

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

البيانات المالية السنوية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
30 يونيو 2019

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

الصفحة	المحتويات
2 - 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
16 - 7	إيضاحات حول البيانات المالية

صندوق جلوبال المأمون

(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)

الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرة مدير الصندوق المحترم

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق جلوبال المأمون ("الصندوق") (مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.) والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 30 يونيو 2019، وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 30 يونيو 2019 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق عن البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتحمل مدير الصندوق مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، متى كان ذلك مناسباً، ما لم يعتزم حاملو الوحدات تصفية الصندوق أو وقف أعماله أو في حالة عدم توافر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تتمثل مسؤولية مدير الصندوق في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجتمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

صندوق جلوبال المأمون

(مدير الصندوق – شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)

الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرة مدير الصندوق المحترم (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل مدير الصندوق.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الصندوق على مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكيد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

ونتواصل مع مدير الصندوق، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظم الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك أن الصندوق يمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للصندوق، وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية تتضمن كل ما نص النظام الأساسي للصندوق على وجوب إثباته فيها، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2019 مخالفات لأحكام النظام الأساسي للصندوق على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا، وحسبما نرى إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، في شأن هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2019، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

بدر عبدالله الوزان

سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ

ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

الكويت في 8 أغسطس 2019

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

بيان المركز المالي كما في 30 يونيو 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

30 يونيو		إيضاح	
2018	2019		
			الموجودات
189,875	216,656	3	النقد والتقد المعادل
4,397,649	4,585,314	4	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
63,636	17,399	5	ذمم مدينة أخرى
<u>4,651,160</u>	<u>4,819,369</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات
20,781	52,570	6	ذمم تجارية دائنة وأخرى
<u>20,781</u>	<u>52,570</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
6,597,196	5,718,718	7	رأس المال
3,063,001	3,307,010	7	احتياطي المعادلة
(5,029,818)	(4,258,929)		خسائر متراكمة
<u>4,630,379</u>	<u>4,766,799</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>4,651,160</u>	<u>4,819,369</u>		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات
<u>0.702</u>	<u>0.833</u>	8	صافي قيمة الأصل لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.



أمين استثمار الصندوق
 الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م.



مدير الصندوق
 شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر - السنة المنتهية في 30 يونيو 2019
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2018	2019	إيضاح	
			الإيرادات
			استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
350	76,983		- ربح محقق
256,920	598,613		- ربح غير محقق
191,480	169,408		إيرادات توزيعات
68	110		إيرادات فوائد
35	-		إيرادات أخرى
<u>448,853</u>	<u>845,114</u>		
			المصاريف
(29,187)	(26,989)	9	أتعاب مدير الصندوق
(4,527)	(4,583)	6	أتعاب أمين الاستثمار
(26,158)	(33,513)		حوافز تشجيعية للإدارة
(7,402)	(9,140)		مصاريف عمومية وإدارية
<u>(67,274)</u>	<u>(74,225)</u>		
381,579	770,889		ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
<u>381,579</u>	<u>770,889</u>		إجمالي الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية - السنة المنتهية في 30 يونيو 2019
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المجموع	خسائر متراكمة	احتياطي المعادلة	رأس المال	
4,288,536	(5,411,397)	3,044,136	6,655,797	الرصيد في 30 يونيو 2017
(39,736)	-	18,865	(58,601)	الاستردادات خلال السنة
381,579	381,579	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
4,630,379	(5,029,818)	3,063,001	6,597,196	الرصيد في 30 يونيو 2018
549,020	-	(202,042)	751,062	الاكتتابات خلال السنة
(1,183,488)	-	446,052	(1,629,540)	الاستردادات خلال السنة
770,889	770,889	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
4,766,799	(4,258,929)	3,307,010	5,718,718	الرصيد في 30 يونيو 2019

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

بيان التدفقات النقدية - السنة المنتهية في 30 يونيو 2019
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2018	2019	إيضاح
		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
381,579	770,889	ربح السنة
		تسويات لـ:
(254,959)	(187,665)	الزيادة في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(63,636)	46,237	النقص / (الزيادة) في ذمم مدينة أخرى
(72)	31,788	الزيادة / (النقص) في ذمم تجارية دائنة وأخرى
62,912	661,249	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
(39,736)	(1,183,488)	استرداد وحدات
-	549,020	اكتتاب في وحدات
(39,736)	(634,468)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
23,176	26,781	صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
		النقد والنقد المعادل
166,699	189,875	في بداية السنة
189,875	216,656	في نهاية السنة
		3

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والأنشطة

تم تأسيس صندوق جلوبال المأمون ("الصندوق") في دولة الكويت بموجب القرار الوزاري رقم (7) بتاريخ 17 يناير 2001 وفقاً للقانون رقم 31 لسنة 1990 في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار. يخضع الصندوق لرقابة هيئة أسواق المال التي تم تأسيسها بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010.

يدير الصندوق بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م. ويقوم بدور أمين استثمار الصندوق الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م. إن العنوان المسجل لمكتب مدير الصندوق هو الشرق، شارع الشهداء في دولة الكويت . لا يوجد أي موظفين لدى الصندوق.

يهدف الصندوق إلى نمو رؤوس الأموال المستثمرة عن طريق الاستثمار الانتقائي في أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت (تُعرف سابقاً باسم سوق الكويت للأوراق المالية). ويحق للمدير استثمار الفوائض النقدية في الإصدارات الجديدة للأسهم المحلية، أدوات السوق النقدية كالسندات الحكومية والودائع قصيرة ومتوسطة الأجل، وصناديق أسواق النقد، وصناديق الاستثمار في الأوراق المالية المحلية.

كان الصندوق صندوق مقلد المدة ومسجل لدى سوق الكويت للأوراق المالية وكانت مدته الأولية خمس سنوات تبدأ من تاريخ تأسيسه. وبتاريخ 12 يونيو 2006 اتخذ حملة الوحدات قراراً بتحويل الصندوق إلى صندوق مفتوح المدة طبقاً للقرار الوزاري رقم 225 بتاريخ 3 يونيو 2006 وكذلك بتعديل النظام الأساسي للصندوق لتمديد مدة الصندوق ليصبح 15 سنة تبدأ من تاريخ تأسيسه. وبناءً على ذلك، تم إلغاء الصندوق من كونه مدرجاً بسوق الكويت للأوراق المالية منذ 30 يونيو 2006.

اعتمد مدير الصندوق وأمين استثمار الصندوق إصدار هذه البيانات المالية في 8 أغسطس 2019.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية) وعلى أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل بإعادة تقييم الأدوات المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والسارية المفعول للسنة الحالية

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

طبق الصندوق المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية (المعدل في يوليو 2014) والتعديلات اللاحقة ذات الصلة على المعايير الأخرى التي يسري مفعولها على الفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. تسمح الأحكام الانتقالية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بعدم إعادة إصدار أرقام المقارنة.

وبالإضافة لذلك، طبق الصندوق التعديلات اللاحقة على المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات.

قدم المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات جديدة لغرض:

(1) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية،

(2) انخفاض قيمة الموجودات المالية، و

(3) محاسبة التحوط العام.

فيما يلي تفاصيل هذه المتطلبات الجديدة وأثرها في البيانات المالية للصندوق.

طبق الصندوق الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً للأسلوب المعدل بأثر رجعي.

إن تاريخ التطبيق المبني (أي التاريخ الذي قام فيه الصندوق بتقييم موجوداته ومطلوباته المالية الحالية من حيث متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9) هو 1 يوليو 2018. وبناءً على ذلك، طبق الصندوق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الأدوات التي يستمر الاعتراف بها كما في 1 يوليو 2018 ولم تطبق هذه المتطلبات على الأدوات التي سبق استبعادها كما في 1 يوليو 2018. لم يتم تعديل مبالغ المقارنة المتعلقة بالأدوات التي يستمر الاعتراف بها كما في 1 يوليو 2018.

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية – 30 يونيو 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

(أ) تصنيف وقياس الموجودات المالية

يتعين قياس كافة الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

راجع مدير الصندوق وقيم الموجودات المالية الحالية للصندوق كما في 1 يوليو 2018 استناداً إلى الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ وخلص إلى أن كافة الموجودات والمطلوبات المالية سيستمر قياسها باستخدام نفس الأسس كما هي مطبقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39.

(ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية

فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل نموذج الخسارة الائتمانية المتكبدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39. يتطلب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من الصندوق المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة والتغيرات التي تطرأ عليها في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدي بالموجودات المالية.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على وجه الخصوص من الصندوق قياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة، إذا ارتفعت مخاطر الائتمان على تلك الأدوات المالية بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدي أو إذا كانت الأداة المالية تمثل موجودات مالية مشتراه أو ناشئة ذات جدارة ائتمانية متدهورة.

غير أنه إذا ارتفعت مخاطر الائتمان على أداة مالية بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدي (باستثناء الموجودات المالية المشتركة أو الناشئة ذات جدارة ائتمانية متدهورة)، يتعين على الصندوق قياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أيضاً منهجاً مبسطاً لقياس مخصص الخسارة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة طويلة الأجل للذمم التجارية المدينة وأصول العقد ومستحقات عقد الإيجار في بعض الحالات.

(ج) تصنيف وقياس المطلوبات المالية

لم ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أي أثر في تصنيف وقياس المطلوبات المالية للصندوق نظراً لأن كافة المطلوبات المالية للصندوق تم قياسها بالتكلفة المطفأة.

(د) الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق المبدي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

ارتأى مدير الصندوق أن أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 1 يوليو 2018 و30 يونيو 2019 ليس جوهرياً بالنسبة للبيانات المالية ككل، وعليه، لم يتم إجراء أي تعديلات على الخسائر المتركمة كما في 1 يوليو 2018 وربح السنة المنتهية في 30 يونيو 2019.

يوضح الجدول التالي فئات التصنيف والقياس الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 وفئات التصنيف والقياس الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للموجودات والمطلوبات المالية لدى الصندوق:

التصنيف طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	القيمة الدفترية طبقاً للمعيار المحاسبة الدولي 39
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	189,875	189,875
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	4,397,649	4,397,649
ذمم تجارية مدينة وأخرى	التكلفة المطفأة	63,636	63,636
ذمم تجارية دائنة وأخرى	المطلوبات المالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	20,781	20,781

إن أثر إعادة القياس على النقد والنقد المعادل والذمم المدينة الأخرى لا يعتبر مادي بالنسبة للبيانات المالية.

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء"

طبق الصندوق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء" ويسري مفعوله اعتباراً من 1 يوليو 2018. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 محل معيار المحاسبة الدولي 11 - عقود الإنشاء ومعيار المحاسبة الدولي 18 - الإيرادات بالإضافة إلى تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 15 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31. يضع المعيار الدولي للتقارير المالية 15 نموذجاً جديداً مكوناً من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء. إن تطبيق هذا المعيار لن يؤدي إلى أي تغيير في السياسات المحاسبية للصندوق ولن يكون له أي تأثير مادي في البيانات المالية للصندوق.

2.3

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار لكنها غير سارية المفعول بعد لم يطبق الصندوق بعد المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها غير سارية المفعول بعد:

سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

دورة التحسينات السنوية 2015 - 2017 على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 3 و 11، ومعايير المحاسبة الدولية 12 و 23. 1 يناير 2019
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 23 عدم التأكيد حول معالجات ضريبة الدخل 1 يناير 2019
المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود الإيجار 1 يناير 2019

يرى مدير الصندوق أن هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة لن يكون لها أي أثر في البيانات المالية للصندوق.

2.4

الأدوات المالية

تصنيف وقياس الموجودات المالية

يحدد الصندوق تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

تقييم نموذج الأعمال

يحدد الصندوق نموذج أعماله عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارته لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدفه من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة، ويستند إلى عدد من العوامل الملحوظة تتضمن ما يلي:

- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتنفيذ تلك السياسات المعمول بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون أخذ نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة الاعتراف بالتدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للصندوق، لن يغير الصندوق تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل سيقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط (اختبار تحقق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط)

يقوم الصندوق بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفوائد على أنها تمثل مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأصلي وكذلك مقابل مخاطر الاقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط، يضع الصندوق في اعتباره ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط.

يصنف الصندوق موجوداته المالية عند الاعتراف المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

يدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة، والتي تتمثل في دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم الاعتراف في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند الاعتراف المبني أو تلك التي ينبغي قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي تباين محاسبي قد ينشأ بخلاف ذلك. وينبغي قياس الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بإيرادات التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عندما يثبت الحق في استلام الدفعات.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا يقوم الصندوق بإعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبني.

الاعتراف وعدم الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات. لا يتم الاعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً) عندما ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي أو عندما يقوم الصندوق فعلياً بنقل كافة مخاطر ومناقص الملكية. لا يتم الاعتراف بالالتزام المالي عند الإغفاء من الالتزام المحدد بالعقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع التي تتم بالشروط المعتادة للموجودات المالية باستخدام تاريخ المتاجرة المحاسبية. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط المعتادة هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية والتي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد بناءً على القوانين والأعراف السائدة في السوق.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

طبق الصندوق نموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" الوارد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على النقد والنقد المعادل والذمم المدينة الأخرى المقاس بالتكلفة المطفأة باستخدام المنهج العام. يعكس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة قياساً للمبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة حول الأحداث السابقة دون أية تكلفة أو جهود غير ملائمة في تاريخ التقرير والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

المنهج العام

يطبق الصندوق طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً

يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً من الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في الخسائر الائتمانية منذ الاعتراف المبني أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. يضع الصندوق في اعتباره أن الأصل المالي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون تصنيف المخاطر الائتمانية مساوياً لتعريف "التصنيف الائتماني المرتفع" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية

يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة من الموجودات المالية التي كان بها زيادة ملحوظة في الخسائر الائتمانية منذ الاعتراف المبني ولكن لم تتعرض لخسائر الانخفاض في الجدارة الائتمانية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة – في حالة التعرض لانخفاض في الجدارة الائتمانية

يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة من الموجودات المالية ويتم التحديد بأنها تعرضت لانخفاض في الجدارة الائتمانية استناداً إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة هي الخسائر الائتمانية التي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

تحديد مرحلة الانخفاض في القيمة

في تاريخ كل تقرير، يقوم الصندوق بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية تعرضت لانخفاض في الجدارة الائتمانية. يعتبر الصندوق أن الأصل المالي قد تعرض لانخفاض في الجدارة الائتمانية في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر يؤثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي أو عندما تكون المدفوعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة 90 يوماً.

في تاريخ كل تقرير، يقوم الصندوق أيضاً بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبني من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدار العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر في تاريخ الاعتراف المبني. إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة. ويتم اعتبار أن كافة الموجودات المالية متأخرة السداد لمدة 30 يوماً تتضمن زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبني ويتم تحويلها إلى المرحلة 2 حتى وإن لم تكن المعايير الأخرى تشير إلى زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة في تقديرات الخسائر الائتمانية على أساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلية للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للصندوق بموجب عقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق الحصول عليها. تتضمن العناصر الأساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر. يقدر الصندوق تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة أخذاً في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسياريوهات الاقتصادية الكبرى المستقبلية الخ.

عرض المخصص المحتسب للخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر المحتسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المضافة.

القيم العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق كما في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
 - في حال غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.
- يجب أن يكون دخول الصندوق إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.
- يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.
- يستخدم الصندوق أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، ضمن تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة، كما هو مبين أدناه، استناداً إلى أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل: المستوى 1- أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة. المستوى 2 - أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3 - أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ. بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام أسعار الإقفال للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة ووحدات استثمارية وأدوات استثمارية مماثلة بناء على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الموجودات. بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي السائد في السوق لأدوات مالية مماثلة.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد الصندوق ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين تسلسل مستويات القياس عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ولغرض إفصاحات القيمة العادلة، حدد الصندوق فئات للموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى قياس القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

2.5 النقد والنقد المعادل

يتم تصنيف أرصدة الحساب الجاري والودائع لأجل لدى البنوك التي لها آجال استحقاق أصلية لا تتجاوز ثلاثة أشهر كنقد ومعادل في بيان التدفقات النقدية.

2.6 وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد

يقوم الصندوق بإصدار وحدات استثمار قابلة للاسترداد وهي قابلة للاسترداد بناءً على خيار حامل وحدات الاستثمار ويتم تصنيفها كحقوق ملكية وفقاً للتعديل على معيار المحاسبة الدولي 32. يمكن رد وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد إلى الصندوق في أي وقت بمقابل نقدي يعادل حصة تناسبية من صافي قيمة أصل الصندوق.

في حال تغير بنود أو شروط وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد بحيث أصبحت لا تلتزم بالشروط الصارمة المتضمنة في التعديل، فإنه يتم إعادة تصنيف وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد إلى التزام مالي من تاريخ عدم تلبية الأداة لتلك الشروط. وسوف يتم قياس الالتزام المالي بالقيمة العادلة للأداة كما في تاريخ إعادة التصنيف. سوف يتم إدراج أي اختلاف بين القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية والقيمة الدفترية للالتزام كما في تاريخ إعادة التصنيف ضمن حقوق الملكية.

يتم إصدار واسترداد الوحدات وفق خيار حملة الوحدات بأسعار تستند إلى صافي قيمة موجودات الصندوق لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد في تاريخ الإصدار أو الاسترداد. يتم احتساب صافي قيمة موجودات الصندوق لكل وحدة بتقسيم مجموع حقوق الملكية على مجموع عدد وحدات الاستثمار القائمة القابلة للاسترداد.

2.7 الاعتراف بالإيرادات

إن الأرباح والخسائر الناتجة من بيع الاستثمارات تمثل الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية للاستثمار. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المحققة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر.

يتم الاعتراف بإيرادات التوزيعات عند ثبوت الحق في استلامها ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

2.8 توزيعات مستحقة لحاملي وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد

يتم الاعتراف بالتوزيعات لحاملي وحدات الصندوق كالتزام في البيانات المالية للصندوق خلال فترة اعتمادها من قبل الجهة الرقابية.

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية – 30 يونيو 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.9 العملات الأجنبية

إن العملة الرئيسية للصندوق هي الدينار الكويتي. ويتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. وتحول الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية والمقومة بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. وتدرج الأرباح أو الخسائر في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر.

2.10 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة وضع تقديرات وافتراسات قد تؤثر على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية، حيث قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. كما يتطلب من الإدارة ممارسة أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالصندوق.

قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يستند مخصص الخسارة للموجودات المالية إلى افتراضات حول مخاطر التعثر ومعدلات الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستعين الصندوق بالأحكام في سبيل إجراء تلك الافتراضات واختيار مدخلات حساب انخفاض القيمة، استناداً إلى التجارب السابقة للصندوق بالإضافة إلى ظروف السوق الحالية وكذلك التقديرات الاستطلاعية في نهاية كل فترة تقرير.

3. النقد والنقد المعادل

يمثل هذا البند أرصدة الحساب الجاري لدى بنوك تجارية محلية. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة على الأرصدة البنكية كما في 1 يوليو 2018 و30 يونيو 2019 تعتبر غير مادية بالنسبة للبيانات المالية.

4. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تمثل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أسهم مدرجة في البورصة (تُعرف سابقاً باسم سوق الكويت للأوراق المالية). مبين أدناه التصنيف القطاعي لهذه الاستثمارات:

2018	2019	
1,739,287	2,231,175	بنوك
124,000	88,000	خدمات مالية
662,064	527,421	صناعية
537,100	355,865	مواد أساسية
621,640	442,500	عقارية
332,775	357,075	اتصالات
380,783	489,813	طيران
-	93,465	خدمات استهلاكية
<u>4,397,649</u>	<u>4,585,314</u>	

5. ذمم مدينة أخرى

2018	2019	
22,500	8,800	توزيعات مستحقة القبض
41,132	8,597	حساب التداول لدى أمين الاستثمار
4	2	أخرى
<u>63,636</u>	<u>17,399</u>	

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة على الذمم المدينة الأخرى كما في 1 يوليو 2018 و30 يونيو 2019 تعتبر غير مادية بالنسبة للبيانات المالية.

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية - 30 يونيو 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

6. ذمم تجارية دائنة وأخرى

2018	2019	
7,528	6,837	أتعاب مدير الصندوق المستحقة
1,153	1,200	أتعاب أمين الاستثمار المستحقة
3,500	3,500	مصاريف أتعاب تدقيق مستحقة
7,008	7,008	توزيعات مستحقة الدفع
-	33,513	أتعاب تشجيعية مستحقة
1,592	512	مصاريف أخرى مستحقة
20,781	52,570	

يتقاضى أمين استثمار الصندوق أتعاب سنوية بواقع 0.1% (30 يونيو 2018: 0.1%) من صافي قيمة الأصل للصندوق ويتم احتسابها أسبوعياً وتدفع على أساس ربع سنوي.

7. حقوق الملكية

يتراوح عدد وحدات الصندوق من 5,000,000 وحدة إلى 200,000,000 وحدة (30 يونيو 2018: من 5,000,000 وحدة إلى 200,000,000 وحدة) بقيمة اسمية قدرها 1 دينار كويتي لكل وحدة (30 يونيو 2018: 1 دينار كويتي لكل وحدة). يتم إصدار هذه الوحدات واستردادها وفقاً لما يقرره حملة الوحدات بسعر يستند إلى قيمة صافي موجودات الصندوق وقت الإصدار أو الاسترداد والذي يتم بصورة أسبوعية.

كما في 30 يونيو 2019، بلغ عدد الوحدات المصدرة بالقيمة الاسمية 5,718,718 وحدة استثمارية (30 يونيو 2018: 6,597,196 وحدة).

احتياطي المعادلة

يتم إدراج نقص / فائض القيمة الاسمية نتيجة الاسترداد / الاكتتابات في احتياطي المعادلة.

8. صافي قيمة الأصل لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد

2018	2019	
4,630,379	4,766,799	صافي موجودات الصندوق المتاحة لحملة وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد (دينار كويتي)
6,597,196	5,718,718	عدد وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد
0.702	0.833	صافي قيمة الأصل لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد (دينار كويتي)

9. معاملات مع أطراف ذات صلة

تعتبر الأطراف أنها ذات صلة إذا كان لها القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير جوهري على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. خلال السنة، أبرم الصندوق معاملات مع أطراف ذات صلة وفقاً لبنود معتمدة من قبل مدير الصندوق.

يتقاضى مدير الصندوق أتعاب سنوية بواقع 1.25% (30 يونيو 2018: 1.25%) من صافي قيمة موجودات الصندوق باستثناء صافي قيمة الموجودات المحتفظ بها من قبل أمين الاستثمار ويتم احتسابها أسبوعياً وتدفع على أساس ربع سنوي. يتقاضى مدير الصندوق أيضاً أتعاب تشجيعية من موجودات الصندوق بواقع 20% من أي ارتفاع في قيمة صافي موجودات الصندوق لكل وحدة والتي تزيد عن 15% سنوياً في السنة المالية، ويتم احتسابها بصورة أسبوعية وتدفع بشكل سنوي في نهاية السنة المحاسبية. وفي حالة استرداد الوحدات فإنه يجب احتساب الأتعاب التشجيعية الخاصة بتلك الوحدات وتصبح مستحقة في تاريخ الاسترداد.

كما يتقاضى مدير الصندوق، وفقاً لما يقرره، أتعاب بواقع 2% (30 يونيو 2018: 2%) من الاشتراكات كوكيل إيداع.

يتعين على مدير الصندوق الاحتفاظ بحد أدنى يبلغ 250,000 من الوحدات المصدرة وحد أقصى 75%. يحتفظ مدير الصندوق بعدد 2,049,162 وحدة تمثل 35.83% كما في 30 يونيو 2019 (30 يونيو 2018: 1,366,122 وحدة تمثل 20.71%). إن 56.329% من الوحدات القائمة كما في 30 يونيو 2019 (30 يونيو 2018: 48.82%) محتفظ بها من قبل صندوق آخر يديره مدير الصندوق.

تم الإفصاح عن أتعاب مدير الصندوق في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر كما تم الإفصاح عن قيمة الأتعاب المستحقة ذات الصلة في إيضاح 6.

خلال السنة، استحق مدير الصندوق أتعاب تشجيعية بمبلغ 33,513 دينار كويتي حيث أن الارتفاع في صافي قيمة الأصل يتجاوز نسبة 15% كما هو محدد في النظام الأساسي بالصندوق (30 يونيو 2018: 26,158 دينار كويتي).

10. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتضمن موجودات ومطلوبات الصندوق الأدوات المالية التالية التي تم اقتناؤها في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال:

النقد والذقد المعادل

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

ذمم مدينة أخرى

ذمم تجارية دائنة وأخرى

القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة كما هو مفصّل عنه في إيضاح 2.4.

إن الأسهم المسعرة المبينة في إيضاح 4 متداولة في أسواق نشطة ويتم تصنيفها كاستثمارات المستوى 1.

وبالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف قيمها العادلة بشكل جوهري عن قيمها الدفترية والتي تستخدم فقط لغرض الإفصاح. تصنف القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتُحدد بناءً على أساس التدفقات النقدية المخصومة، بالإضافة إلى المدخلات الأكثر أهمية المتمثلة في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الانتماء من الأطراف المقابلة.

11. إدارة المخاطر المالية

إن استخدام الصندوق للأدوات المالية يعرضه لمخاطر مالية عدة مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يمتلك الصندوق مراكز في أدوات مالية مختلفة وذلك بناءً على استراتيجية مدير الصندوق في إدارة الاستثمار والمستخرجة بشكل رئيسي من أغراض الصندوق الاستثمارية المبينة في الإيضاح 1. يتم تحديد توزيع الموجودات من قبل مدير الصندوق الذي يدير توزيع الموجودات لتحقيق هذه الأهداف. يقوم مدير الصندوق بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات والإجراءات المستخدمة.

مبين أدناه المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها الصندوق:

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر احتمال تكبد الصندوق لخسائر مالية بسبب التقلبات السلبية في الأسعار السوقية للاستثمارات أو معدلات الفائدة أو أسعار العملات الأجنبية. إن أسهم الصندوق عرضه لمخاطر تقلبات أسعار السوق الناتجة عن عدم التأكد من الفائدة المستقبلية للأدوات المالية. وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، يجب على الصندوق تطبيق سياسة استراتيجية متوازنة من خلال الاختيار الحذر للأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى في إطار حدود معينة وذلك بهدف الحد من مخاطر السوق. يقوم مدير الصندوق بمراقبة المركز السوقي للصندوق على أساس منتظم.

(أ) مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب الأداة نتيجة للتغيرات في أسعار الأسهم السائدة في السوق سواء نتجت عن عوامل محددة للاستثمار الفردي أو جهة المصدرة أو كافة العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المالية المتداولة في السوق. يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم لأن معظم موجودات الصندوق تتمثل في استثمارات في أسهم مسعرة محتفظ بها ومصنفة في بيان المركز المالي كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وبالتالي فإن كافة التغيرات في ظروف السوق ستؤثر مباشرة على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. يحد الصندوق من هذه المخاطر عن طريق الاختيار الحذر للأسهم وفقاً للحدود القطاعية ضمن السوق وأيضاً من خلال محفظة متنوعة للاستثمارات المتداولة في أسواق مختلفة. إن تفاصيل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتصنيف القطاعي للاستثمارات في الأسهم المسعرة كما في تاريخ بيان المركز المالي مبين في إيضاح 4.

في حال كانت الزيادة / النقص بواقع 5% في مؤشرات الأسهم، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، لكان صافي موجودات الصندوق المتاحة لحملة وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد سيزيد / سيقبل بمبلغ 235,926 دينار كويتي (30 يونيو 2018: 220,440 دينار كويتي).

(ب) مخاطر معدلات الفائدة

إن مخاطر معدلات الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في معدلات الفائدة السوقية. لا يملك الصندوق أي موجودات أو مطلوبات محملة بالفائدة وعليه، فإنه غير معرض لمخاطر معدلات الفائدة.

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية - 30 يونيو 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

(ج) مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

لا يحتفظ الصندوق بأي موجودات مقومة بعملات غير العملة الرئيسية وعليه، لا يعرضه لمخاطر العملات.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم أحد أطراف الأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته أو ارتباطاته التي أبرمت مع الصندوق. إن القيمة الدفترية للموجودات المالية تمثل بالشكل الأفضل الحد الأقصى للتعرض لمخطر الائتمان كما في بيان المركز المالي. كما في تاريخ التقرير، فإن الموجودات المالية للصندوق معرضة لمخاطر الائتمان على النحو التالي:

2018	2019	
189,875	216,656	نقد ونقد معادل
63,636	17,399	ذمم مدينة أخرى
253,511	234,055	

يحد الصندوق من مخاطر الائتمان بإيداع النقد لدى مؤسسات ذات تصنيف ائتماني مرتفع وعليه، فإن أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة ليس جوهرياً في البيانات المالية ككل. كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا توجد أي موجودات انخفضت قيمتها أو انقضت أجل استحقاقها.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الصندوق لصعوبات عند توافر النقد اللازم للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية.

تتمثل سياسة مدير الصندوق لإدارة مخاطر السيولة في الآتي:

1. معظم استثمارات موجودات الصندوق متداولة في سوق نشط ويمكن بيعها بسهولة.
2. الاحتفاظ بموجودات سائلة تعادل الاسترداد المتوقعة.
3. تسمح سياسة استرداد الصندوق فقط بالاسترداد على أساس أسبوعي وينبغي على حاملي الوحدات تقديم طلب بالاطار بالاسترداد خلال يوم عمل واحد.

تتمثل مطلوبات الصندوق بشكل أساسي في صافي الموجودات المتاحة لحملة وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد بناءً على خيار حملة وحدات الاستثمار. ومع ذلك، لا يتوقع مدير الصندوق أن يقوم جميع حملة وحدات الاستثمار باسترداد الوحدات فوراً حيث أن حملة هذه الأدوات يحتفظون بها لفترة متوسطة إلى طويلة الأجل. إضافة إلى ذلك، فإنه يجوز لمدير الصندوق القيام بعملية تخصيص، بحيث يتم تقسيم نسبة 10% على إجمالي الطلبات بطريقة النسبة والتناسب، في حال تجاوزت طلبات الاسترداد طلبات الاكتتاب في يوم معين بنسبة 10% من وحدات الصندوق القائمة.

كما في تاريخ التقرير، فإن 95% (30 يونيو 2018: 96%) من إجمالي موجودات الصندوق متداولة في سوق نشط.

12. إدارة مخاطر رأس المال

يتمثل رأس مال الصندوق في صافي موجودات الصندوق المتاحة لحملة وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد. إن قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحملة وحدات الاستثمار يمكن أن تتغير بصورة كبيرة بشكل أسبوعي حيث يخضع الصندوق لاشتراكات واستردادات أسبوعية والتي تتم بقرار من حاملي وحدات الاستثمار. إن هدف الصندوق عند إدارة رأس المال هو تأمين قدرة الصندوق على الاستمرارية في مزاولته أعماله لتوفير عوائد لحاملي الوحدات والمحافظة على أساس قوي لرأس مال ليدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

لغرض المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، فإن سياسة الصندوق هي مراقبة مستويات الاشتراكات والاستردادات الأسبوعية المتعلقة بالموجودات المتوقع إمكانية تسهيلها.

13. معلومات القطاع

يعمل الصندوق في قطاع أعمال واحد رئيسي وهو الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في البورصة (تُعرف سابقاً باسم سوق الكويت للأوراق المالية) والاستثمار بالصناديق والأدوات السوق النقدية. يحتفظ الصندوق بموجوداته ومطلوباته داخل الكويت. يستند هذا القطاع إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل مدير الصندوق.

14. الضرائب

لا يخضع الصندوق للضريبة.